تحولات مفهوم المواطنة في إطار حماية الحقوق وتوسيع الالتزامات

Transformations Of a Citizenship concept in the framework of the Rights protection and expand obligations

نجاح يحي باي

جامعة باتنة1، الجزائر، yahiabeynadjah@gmail.com

نبيل كريبش

جامعة جيجل، الجزائر، dr_kribeche@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/02/04 **تاريخ القبول:** 2020/02/15 **تاريخ النشر:** 2020/07/01

ملخص:

يستعرض المقال أبرز العوامل التي أثرت على تحولات مفهوم المواطنة على الصعيد المعرفي والعملي، في ظل الرغبة في بناء عقد اجتماعي جديد يتجاوز طروحات العقد التقليدي ويساعد على حماية الحقوق وتوسيع الالتزامات، بالتعرض الى مختلف الجوانب الأمنية والإنسانية وإشباع الحاجات والمشاركة السياسية المؤسساتية، ودور الاتجاهات العملية للممارسة المواطناتية في تعزيز جهود حماية حقوق المواطنة انطلاقا من اعتبارات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: *المواطنة؛ الأمن؛ العقد الاجتماعي الجديد؛ حقوق المواطن؛ الالتزام.*

Abstract:

This article reviews the most important factors that affected the transformations of the citizenship concept on the cognitive and pratical level, under the desire to build a new social contract that exceeds the proposals of the traditional contract and helps to protect rights and expand obligations, by presenting the various aspects of security, humanity, satisfaction of needs, institutional political participation, and then highlight the trends of citizen practice.

Keywords: *Citizenship; Security; New Social Contract; Citizen Rights, Commitment.*

* المؤلف المرسل: نبيل كريبش، dr_kribeche@yahool.fr

مقدمة:

تشكل التحولات المعرفية الجديدة مدخلا أساسيا في حماية حقوق المواطنة وتوسيع مجال التزاماتها، بالنظر لأهمية التوافق العلائقي بين أبعاد المواطنة الحرة، الواعية والمسؤولة، وضرورات الاعتراف بقيمة المواطن كحافز لأجل إعادة النظر في مقتضيات المواطنة التقليدية والانسجام مع ثوابت المجتمع العالمي والتزاماته الحقوقية والهوياتية التي أصبحت تنظر إلى المفهوم من جوانب قيمية و سلوكية متنوعة.

فكما تأثر الجانب العملي للممارسة المواطنية بتوجهات العولمة وانتقاداتها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، تعزز إطارها التفكيري أيضا برغبة عامة في بناء عقد اجتماعي جديد يبعث على الأمل وعدم الخوف من المستقبل، من خلال تجديد مفهوم الالتزام وإعادة النظر في قضايا النجاعة والفعالية و الخبرة والقدرة التنظيمية وتكاليف الإنفاق والاطلاع على المعلومة وجودة الخدمة، لكون القدرات المادية والبشرية تختلف من مجتمع إلى أخر، و أن حالة التنوع والاختلاف الموجودة على مستوى الانشغالات والسياسات (التكنولوجيا، الديمغرافيا، التوزيع..)، قد جعلت هذا التحول مفروضا لأجل مواجهة تحديات العولمة والأمن ألغدائي والاجتماعي وانخفاض الأجور والقضاء على الفقر وضمان المساندة اللازمة لمختلف السياسات والقرارات الحكومية...وغيرها. ومن هنا، يمكن طرح إشكالية الدراسة التالية: **ما مدى أهمية التحولات المعرفية والعملية التي عرفتها المواطنة؟ وما هو دورها في معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة من أجل ضمان حماية حقوق الأفراد وتوسيع التزاماتهم؟**

ألاهداف : تهدف الورقة إلى تأكيد أهمية التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تجديد مفهوم المواطنة وتوسيع مجال الحقوق والالتزامات الفردية داخل المجتمع، بالإضافة إلى قيم الحوار والتضامن من اجل توحيد السياسات والبرامج والخطط لمواجهة التحديات والأخطار من خلال المزيد من الاهتمام بعوامل الاستقرار والتنمية المادية والبشرية والمؤسساتية.

-المحاور: تقسم الورقة الى مجال معرفي يتناول طبيعة التحولات المعرفية التي طرأت على مفهوم المواطنة في إطار أربعة جوانب أساسية : أمنية، إنسانية، اجتماعية وسياسية، ومجال عملي يتطرق الى المنظور الممارساتي للمواطنة في إطار توجهات العقد الاجتماعي الجديد التي تسعى إلى رد الاعتبار لحقوق الأفراد والتزاماتهم انطلاقا من مجموعة من المبررات الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة الاهتمامات والانعكاسات التي ارتبطت بمفهوم المواطنة على المستوى الوطني.

1. المجال المعرفي لتحولات مفهوم المواطنة,

علاقة المواطنة بالآمن والفرد والدولة، علاقة مركبة ومعقدة تقوم على ثلاثة أبعاد هي: أمن الوطن Homeland Security ، أمن المواطنCitizen Security ومواطنية الأمنCitizenship Security ، حيث لا يمكن تجاوز مفهوم الأمن بالنسبة للوطن الذي يشير معناه اللغوي إلى المكان الجغرافي الذي يتعلق به المرء بسبب الولادة والسكن والإقامة، وتعبر مسألة الهوية الوطنية فيه عن مختلف الروابط التي تنشئها العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية بشكل مشترك (Peloille 1983, P. 98 à suiv.)، كما لا ينبغي النظر إلى مفهوم المواطنة كذلك إلا كمحصلة طبيعية لمختلف الحقوق والواجبات التي تضمن وحدة الانتماء للمكان والجغرافيا والتاريخ على حد سواء، لاسيما فيما يتعلق بأبعاد الحق والتنمية التي لا يمكن فهمها إلا في حدود التزاماتها القومية والإنسانية المرتبطة بوحدة المصير، وسياسات التضامن والحماية الاجتماعية لتحمل

مسؤولية المشاركة في الخيارات المدنية والسياسية والالتزام بقضايا التجديد الديمقراطي والتوفيق بين حق التمثيل وحق المشاركة. (Cassin ,2018, P11 à suiv.)

ذلك، أن العلاقة التكاملية الموجودة بين الدولة كمفهوم مركب والامن كمحدد معياري لمضمون المواطنة، يمكن تحديدها بمجموعة من المبررات منها:

-المبرر السياسي - القانوني الذي يرى في الدولة مجرد مفهوم قانوني سياسي ومؤسسات عامة مستقلة وشرعية (سميث 2007، ص .90.) تتكون من مواطنين وليس من مجتمعات مثلما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الأمة. (روي، 2007، ص .121.). كما تتحدد هويتها القومية بناء على جوانب دستورية وأخرى تصورية لمفهوم الجماعة وعلاقة الفرد بالمجتمع. (باريك 2007 ، ص .138-141.)

-المبرر الحقوقي- الليبرالي الذي يولي أهمية حسب روبرت فاينRobert Fine بمفهوم النضال المدني لأجل تحقيق دولة ليبرالية –ديمقراطية ذات سيادة شعبية، تحترم فيها الحقوق الفردية والمدنية وتعزز من خلالها علاقات التعاون والتبادل الخارجية. (فاين 2007، ص. 279.)

-المبرر التاريخي- الحضاري الذي يركز على عضوية الفرد ومسؤوليته التامة داخل الدولة سواء من خلال التبادل العلائقي لمجال الحقوق والواجبات أو من حيث الالتزام القيمي بمحدداتها التاريخية والحضارية التي بدأت مع المفهوم اليوناني –الروماني القديم لمعنى المواطنCivis والمواطنة Civitash، ثم تطورت مع الاتجاهات الليبرالية الجديدة إلى مفهوم قيمي عالمي وسلوك أخلاقي وتربية تكوينية لأجل الانسجام مع ثوابت المجتمع العالمي والتزاماته المختلفة. (جرار 2012، ص. 206-207.)

ذلك أن الأبعاد الكبرى لمفهوم المواطنة تتعدى الجوانب المادية والقانونية والثقافية والسلوكية الى العوامل الحركية التي تستمدها من طابعها الأداتي والغائي، مما يصعب تعريفها سيما من خلال تعدد عمليات العولمة بين تحديات المنافسة والابتكار التكنولوجي وضرورات الإنتاج والتبادل والتحديث. (الجاسور 2011، ص. 436.) بالاضافة الى ارتباط معايير قبولها بثقافة الاعتراف بمبدأ المساواة أمام القانون و فرص التمتع بالحقوق والحريات الفردية التي تقتضيها المواطنة الكاملة.(بيلي 2004، ص. 100.)، كما توضحه الجوانب التالية:

أ. الجانب الأمني.

توسع مجال دراسات الأمن إلى ظواهر العولمة والتنمية والفقر وأنماط الصراعات الداخلية البيئية والسكانية المختلفة، قد جعل مستوى التحليل يركز على اهتمامات وتصورات مختلفة ذات العلاقة بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وطروحات أفكار هوبز Hobbes وروسو Rousseau ونيقولا ماكيافيليMachiavielli، بالاضافة الى ضرورات تجسيد الممارسة الديمقراطية لحل المشاكل والخلافات بين الدول بشكل سلمي ودائم، كما يتجلى في مواقف دعاة المذهب المؤسسي الليبرالي وأنصار السلام الديمقراطي المتأثرين بإيمانويل كانط وفكرته عن السلام الدائم. (بيليس وسميث، 2004، ص. 419-430.)

فالمخاطر الأمنية ماهي الا محصلة لأزمات داخلية وخارجية كالشرعية والعدالة وضعف النمو الاقتصادي وانتشار البطالة والصراعات على الهوية والحقوق العرقية و التنافس وعدم الثقة...وغيرها. وأن تأثير العولمة على الأمن لايمكن إظهاره فقط من خلال المنظور التوسعي للمجال العلائقي الذي تمثله ظاهرة

التشابك المتبادل بين فواعل متعددة ومتنوعة الارتباطات مكانيا وزمانيا.(فير ايكه، هوفر، كوهوت، 2012، ص. 241.)، وإنما في طابعها الانحيازي للبشرية جمعاء أيضا. (خليل، 2012، ص. 227.)

كما ان مشكلة الظواهر العابرة للحدود هي من مشكلة حقوق المواطنة التي أصبحت ملكا للبشرية جمعاء ولا يمكن احتكارها في قضايا ومسائل معينة. خاصة اذا كانت العولمة مجرد عملية معقدة من التأثيرات الاقتصادية، اخترعها الليبراليون الجدد من اجل تغيير حياة البشر اليومية عن طريق المؤسسات والنظم غير القومية ونشر النزعة الفردية الجديدة (جيدنز، 2010، ص. 64-69.)، سواء باعتبارها عملية تعميمية للأشياء او لانتشارها عالميا نتيجة تطور وسائل الاتصال الحديثة وازدياد حجم تأثيرها بازدياد عمليات التداخل بين العوامل الثقافية الذاتية والحضارية الهوياتية والقيمية بعد بروز الانترنت كقوة أيديولوجية بغرض السيطرة. (الخالدي، 2011، ص. 331-332.) وربط مصير الإنسانية وثرواتها بيد مجموعة صغيرة من الفاعلين. (زمام، 2003، ص. 216.)

ب. الجانب الإنساني.

يشير المفهوم إلى القضايا المرتبطة بكرامة الإنسان وحاجاته المادية وغير المادية، كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990(https://bit.ly/2G7OCh4)، على اعتبار أن البعد العلائقي بين الأمن والتنمية قد دفع إلى بروز مقاربة تعاونية تسعى من جهة الى معرفة الأسباب والدوافع التي تقف وراء مخاطر المجتمع والتعامل معها بشكل واسع و تعمل من جهة اخرى على إيجاد الترابط والتأثر بين مكونات أخطارها وإجراءاتها الوقائية والعلاجية لمنع تهديداتها على استقرار ورفاهية المجتمع البشري (Rabot, 2011/4, P.108 à suiv.). حيث إذا كان الاستقرار والعنف البنيوي قد ارتبط باليات كثيرة كما يذهب الى ذلك بعض المختصين أمثال جوهان غالتونج Johan Galtung وكنيث بولدنج Kenneth Boulding، فان مظاهر جوانبه العملية لا يمكن ابرازها إلا من خلال عوامل الفشل والعجز التي تكون على مستوى الدولة نتيجة عدم التعامل الجيد مع موضوعات التنمية والديمقراطية والحكم الراشد، واتساع عناصر التهديد وتنوعها أفقيا وعموديا بين الموضوعات التقليدية السيادية والهوياتية، والقضايا الحقوقية التنموية والمعيشية.

ذلك أن أهمية الدولة في تحريك عجلة التنمية بالنسبة للنظريات الغربية لا يكون حكرا على تأمين الأسواق وتصريف المنتجات الغربية ومصادر موادها الأولية والطاقوية الضرورية لسير عمليات التصنيع المختلفة(عارف، 2002، ص.25.)، بل بتطوير مفهوم الأمن ذاته لإيجاد نظام مستقر وتنمية اقتصادية واجتماعية قوية تحرر الإنسان من الخوف والجوع (كامل، 2001، ص. 222-223.)، تماشيا مع أهداف الألفية الإنمائية التي تؤكد على موضوعات تشجيع الشراكة العالمية من اجل التنمية والقضاء على الفقر. (https://bit.ly/2tD3mBM)

ما يعني أن الغرض من التحولات الجديدة هو الفروقات الاقتصادية والثقافية وخصوصيات الانتماء لاستبدال مساحات التركيز الجغرافية بالموضوعاتية ، حيث يستوجب الاهتمام بقدرات الناس والحفاظ على حقوقهم ضرورة التحررمن تعقيدات الظواهر وتحمل مسؤولية مواجهتها و بناء أنظمة سليمة ورشيدة، تأخذ بعين الاعتبار فرص وخيارات النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام بحسب طبيعة تهديدات عوامل النمو والحكامة ونقص الموارد وانتشار الأوبئة والأمراض والفقر.... وغيرها.، بعد أن أصبح الهدف الأساسي من التنمية

هـــو حمايـــة الإنســـان كفـــرد وكمجمـــوع مـــن جميـــع المخـــاطر والتحـــديات الماديـــة والمعنويـــة. (https://bit.ly/3asaPnV)

ج. **جانب الحاجة والإشباع.**

يرتبط مفهوم تلبية الاحتياجات حسب ماركوسMarcus ومالمان Mallmann وغالتونج Galtungبعوامل الرضى وخطط التنمية وأهدافها التي تختلف حسب مفاهيم الفضاء والوقت والثقافة ومحددات الحاجة المادية وغير المادية، وترصد من خلالها ظروف الناس و خلفياتهم التفكيرية بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية بالإجابة عن الطرف المحدد للحاجات؟ ولصالح من؟ وبأية شرعية؟ (Arbulu, 1987, P. 367-368.)، خاصة في ظل النظر للحاجة كمفهوم إيديولوجي يرتبط بخيارات مستقبلية ويتأثر بعوائق سياسية وخبرات مختلفة. (Streeten, 1979, P. 142.)

فنظريا فسر مفهوم الحاجة بناء على نتائج السلوك الايجابي الذي يحفاظ على الثبات والتوازن من خلال قدرات الانجاز والرقابة الذاتية والتكيف مع البيئة الخارجية، حيث يرتب ماسلو الحاجات إلى جسمية فسيولوجية وأخرى أمنية و اقتصادية واجتماعية ونفسية، عكس بورتر الذي حدد الأولويات في حاجات الأمن ثم الحاجات الأخرى كالانتماء والعضوية والاحترام والتقدير، أما مكليلاند فقد صنف الحاجات إلى ثلاثة أنواع هي الحاجة للسلطة والحاجة للانتماء و الحاجة للانجاز.(الخالدي، 2011، ص.482-499.)

كما توسعت مدلولات تفسير الفقر بين المدلول الاجتماعي الذي يربطه بعدم المساواة الاجتماعية وغياب العدالة في توزيع الدخل وضعف مستوى المعيشة، والمدلول الاقتصادي الذي يقرنه بمفاهيم العوز لعدم القدرة الاقتصادية والمادية، بالإضافة إلى المدلول الأخلاقي الذي ينظر إليه من زاوية قبول أو رفض الفقير في المجتمع.ما يجعل المشكلة تتعلق بطبيعة المنظومة الاجتماعية السائدة ودورها في توفير المستلزمات الضرورية ماديا ومعنويا لمواجهة التأثيرات الاندماجية والتشكيلية لأوضاع الإنسان داخل المجتمع، مادام الفقر يقرن دائما بعوامل موضوعية تتعلق بمستوى المعيشة وانتشار الفساد وسوء الإدارة وغياب الشفافية والمساءلة وضعف الموارد والفرص المتاحة.... وغيرها. (خليل، 2012، ص.501-502.)

إن عدم انحصار علاقة المواطنة بالتنمية في المعاملة الإنسانية للإنسان- الفرد بصفته كائنا اجتماعيا له الحق في الحياة والبقاء والاندماج والتعاون مع غيره بغرض إشباع حاجياته واحترام كرامته والحفاظ على حرياته وحقوقه بشكل عادل ومنصف، بسبب قدرة تحمله لمسؤوليته الاجتماعية بصفته جزءا لا يتجزأ من المجتمع، قد. جعل مفهوم الاستبعاد و التهميش كأحد مسببات الفقر والاغتراب في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، مادام الحرمان يرتبط بظروف خارجية وداخلية نفسية و إرادية طوعية. حيث تركز التفسيرات النظرية لمفهوم الاحتجاج على المداخل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية لمعالجة ظواهر البطالة والعدالة والشرعية وهامش الفرص المتاحة. ودور الفرد في المجتمع ومدى قبوله لأوضاعه وتطلعه للتغيير، على اعتبار أن حالة عدم الإشباع النفسي والمادي عادة ما تعكس عوامل متعددة ومتشابكة كاليأس والإحباط والتهميش والظلم الاجتماعي والخوف وعدم الاطمئنان عن المستقبل وغيرها من العوامل التي تقف وراء الاحتجاجات والعنف السياسي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات الحديثة.(Van Stekelenburg & Klandermans ,2010, P. 887 à suiv.

د. جانب المشاركة السياسية المؤسساتية

يمكن إبراز الدور الايجابي لمفهوم المشاركة السياسية من أهمية الشعور المواطناتي بقيمة الفرد وانتمائه وقدرته على تحمل مسؤوليته في المجتمع ودرجة تلاحمه مع الحاكم بصفته مواطنا ناخبا وليس على علاقة الخوف والريبة التي تنتج العزوف والاغتراب السياسي، ودورها في تحصين المجتمع من الهزات المفاجئة عبر التصحيح الذاتي (الخضرا، 2005، ص.462-463.)، كما يمكن تحديد قيمة العمل المؤسساتي بدرجتي المأسسة والمشاركة التي تضمن الارتقاء بالعمل المؤسسي الديمقراطي وتأطير أساليب الصراع حول سلطة اتخاذ القرارات ودور القوى السياسية والمجتمع المدني (البيج، 2000، ص.157-158.)، و طبيعتها البنيوية والعملية كذلك، باعتبارها تمثل اليوم صفقة سياسية وتحتاج إلى التغيير انطلاقا من ثلاث مجالات : (بلقزيز، 2000، ص. 148-150.)

- دمقرطة المجال السياسي،

- تصحيح بنى النظم السياسية القائمة،

- إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة بعد تحول السياسة من شان مدني - عمومي إلى شأن خاص- فئوي.

فحاجة الديمقراطية إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني أن الأمن الديمقراطي لا يمكن تصوره في ظل الأوضاع المضطربة والحالات الانقلابية، ولا يكون استمراره إلا بوجود دولة قوية متماسكة، تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل منها: (الأنصاري، 2000، ص. 110-113.)

- طبيعة بناء الدولة ومستوى نموها.

- درجة الاستعداد للانتقال الديمقراطي.

- تحسين الأوضاع السياسية والمعيشية المرتبطة بالحرية والكرامة والتعددية والعصبوية.

- بلوغ مرحلة الحسم الحضاري والقومي لمختلف المشاكل والتحديات.

ولهذا يجب أن يركز الإصلاح على مسائل الانسجام والصراع بين موازين القوى المعقدة وأولويات النمط التنموي القائم ومدى تأثره بطبيعة الأساس الاجتماعي الذي تتميز به السلطة السياسية، حتى يمكن معالجة مشاكل المجتمع الجوهرية وتوسيع الوعاء الاجتماعي للسلطة ورفع مستوى اطر المشاركة السياسية وتنظيم علاقة السلطة بالمجتمع ومؤسساتها المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية(عبد الله، 2004، ص. 106-129.)، مادام أن السلم والأمن هو أساس التقدم الاجتماعي والتنموي والطريق الأنسب لحل كل التناقضات والاختلافات. (محفوظ، 2002، ص. 121.)

فالجانب البيداغوجي للمشاركة يجعل الممارسة المواطنية عاملا مهما في تحقيق التربية المدنية وتعزيز ثقافة التشاور ودفع الناس إلى المساهمة في صنع مدنهم وتفعيل مجالس أحيائهم، أما الفلسفة الحقوقية لمنظور الإنسان المواطن فهي تشجع قيم المساواة والمشاركة في القرارات انطلاقا من أهمية فعالية الجمهور والتعليم الشعبي لأجل تحمل المسؤولية وضمان المشاركة النشيطة في الحياة العامة.، حيث يبرز هدف إشراك الناس في هذا الإطار في توفير الأنشطة و الخدمات وتنمية شروط الاندماج الاجتماعي و تعزيز مستوى التنمية المحلية و زيادة وعي الافرد والجماعات وتعلم قيم المواطنة. (Poquet, 2001, P. 7-14.)

2. المجال العملي للممارسة المواطنية في إطار العقد الاجتماعي الجديد:

لقد انبثقت التوجهات العملية الجديدة لتكريس الطابع التوسعي لالتزامات المواطنة ومداخل حمايتها من المقاربات التنموية التي تسعى إلى إرساء الحكم الراشد باعتباره آلية أساسية في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، حيث تبرز أهمية العلاقة مع الحوكمة في جانبين : تأسيسي يأخذ بعين الاعتبار مبدأ إعادة بناء قدرة المؤسسات وعملي – إجرائي يسعى إلى تجديد مفهوم الالتزام L'obligation من خلال وضع عقد اجتماعي جديد يهتم ببناء الخبرات لضمان الفعالية التنظيمية و مواكبة التطورات العالمية في مجال الرقمنة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وزيادة فرص الاطلاع والعمل والاستثمار وتقليل التكاليف ومواجهة البيروقراطية... تماشيا مع مقاييس الحوكمة ومؤشراتها في مجال محاربة الفساد وفعالية الحكومة واحترام القانون وجودة الخدمات..وغيرها.

فإذا كانت التحولات الجديدة قد رفعت سقف الاهتمام بمجالات الأمن والاستقرار من اجل بلوغ التنمية وتجسيد أهدافها المتنوعة في ظل الخوف المتزايد على مستقبل البشرية من انتشار الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية المرتبطة ببعض التوجهات (القومية والمتطرفة) الرافضة للقيم الديمقراطية الليبرالية والسياسات الاقتصادية الغربية ومؤسساتها الدولية وتراجع مستويات الإنتاج والرفاهية والثقة الشعبية في الحكومات، فان فشل الحلول المطروحة بشان التحديات المختلفة، قد دفعت هي الأخرى إلى بروز التفكير في كيفية إعادة بلورة عقد اجتماعي جديد، يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبارات : (شفيق، 2018، ص. 4-8.)

-**الإستراتيجية :** بغرض مواجهة تحديات العولمة وضمان تكيف الناس مع المستجدات الجديدة وعدم وقوفهم ضد السياسات الليبرالية.

-**الاقتصادية :** بهدف تعزيز نظم إعانة البطالة وتسديد الضرائب وتوفير الأمن الاقتصادي وتقسيم المسؤوليات وضمان التفاوض على الأجور واقتسام الأرباح ومواجهة انعكاسات سياسات التقشف والأتمتة.

-**الاجتماعية:** بهدف تعزيز نظم الرعاية والمساعدة الاجتماعية وحماية مصالح النساء والشيوخ والشباب والمعاقين والمتضررين وضمان استفادتهم من شبكات الأمان الاجتماعي، ومواجهة الفقر المتعدد الأبعاد وتمكين الناس من المشاركة الكاملة في الحياة العامة والحصول على التأييد السياسي والاجتماعي.

الأمر الذي يجعل تحليل حقوق المواطنة والتزاماتها المختلفة على المستوى الوطني، مرهونا في اعتقادنا بمجموعة من القضايا أهمها :

أ. **طبيعة النظام السياسي.**

يمثل النظام السياسي عند الكثير من المفكرين (دافيد استون D.Easton، كارل دويتش K.Deutsch وغابريال ألموند G. Almond...) مجالا عاما من التفاعلات التي تحدث في إطار البيئة الداخلية والخارجية من خلال التوظيف الجيد لأدوات الإكراه الشرعي والاتصال المعلوماتي والتوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع. (دورتي وبالستغراف، 1985، ص. 108-110.). غير أن ضعف التقاليد الديمقراطية والميراث المشاركاتي للنظام السياسي الوطني تجعل من الضروري تحليل علاقته بالمواطنة انطلاقا من العوامل التي

كرست فيه النزعة الانقسامية والهيمنة البنيوية الاجتماعية والسياسية وخلقت فراغا مؤسسيا حول النظام نفسه. (والي، 2008، ص. 159-160.)

فرغم ما وفره التاريخ النضالي للثورة التحريرية لأجل بناء المجتمع وتطويره وتقدمه، ظلت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية تعاني من عدم حسم الاختيارات الإستراتيجية التي تتحكم في مقدرات البلاد، نتيجة غياب مشروع وطني متكامل (سعيدوني، 2000، ص. 282.)وعدم حسم مطلب التغيير. (مهري، 1997، ص. 4.)

الأمر الذي يجعل العنف في المجتمع مظهرا من مظاهر البيئة الداخلية (Medhar, 2009, P. 17-32.)، ومحركا رئيسيا لمختلف التفاعلات النزاعية الاجتماعية ذات العلاقة بجوانب خارجية، نتيجة عدم الفصل بين مفهوم النظام السياسي المسؤول ومفهوم الدولة - الراعية والدولة - المحل لأجل تحديد مفهوم المواطن وشروط المواطنة. (عروس، 2005، ص. 211-214.)

ومن ثمة تبرز تحليلات الفساد السياسي بصفته ظاهرة سياسية وسلوكا منحرفا لعملية سوء استغلال السلطة والموارد العامة من قبل مجموعة من الموظفين الحكوميين، له علاقة من الناحية التاريخية بممارسات ومظاهر سلبية كثيرة كالجهوية والتزوير واختلاس المال العام... وغيرها. (ليمام، 2011، ص. 179 وما بعدها.) ما يجعل أثار الأزمة على المواطنة عديدة حزبية، واقتراحية، ومشاركاتية وسياسية ومدنية وتنموية، بسبب ضعف البرامج، وغياب المبادرات، وتنامي ظاهرة العزوف الانتخابي، وانتشار الدعوات المنادية بالتغيير السلمي، وعرقلة المافيا السياسية والمالية للمشاريع الإنمائية بالرشوة والفساد والندرة المفتعلة وتهريب العملة الصعبة الى الخارج (عباس، 2004، ص. 38-40)، والتهرب الجبائي[1]...وغيرها.

ب-المقاربة الوطنية للأمن:

إذا كانت المقاربة في معناها الدلالي ليست إلا اتجاها نظريا لمجموعة من المباديء والبرامج والمناهج التي توضع كإطار عام لبناء المعرفة وتحليلها وتفسيرها، فان الحديث عن المفهوم الوطني للأمن لا يمكنه تجاهل الإطار التحليلي الذي يجعل من الدولة الوطنية مدخلا أساسيا لحماية حقوق المواطنين وتعزيزها بشكل دائم ومستمر، رغم الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في هذا الإطار، على اعتبار ان السلام في المجتمع مفروض كضرورة مصلحية وثقافية وتربوية لبناء إطار المواطنة الشاملة من حيث خلق مساحات العيش المشترك في مجتمعات مسالمة تقبل الرأي والرأي الأخر، لاسيما في ظل الدعوات المنادية بضرورة تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتأكيد خصوصية محبة الفرد للوطن والانتماء إليه. (جرار، 2012، ص193-195.)

فكما تمركز النقاش على مستوى الاتجاه الليبرالي(الأداتي) حول شروط التعاون الاقتصادي والاجتماعي (عدم القوة البنيوية) لاجل توسيع مفهوم السلام إلى قضايا إشباع الحاجات والمصالح وتوزيع المنافع المادية بين السكان بشكل عادل. (فيرايكه، هوفر، كوهوت، 2012، ص173.) تعززت من الناحية العملية

[1] الجدل حول التهرب الضريبي يدور حول مجموعة من المسائل كضرورة مراجعة نظام الاعفاءات والتخفيضات الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتخفيض الضريبة على الدخل، وفرض الضرائب على الثروة، وتحديث نظام الضرائب ورقمنته...وغيرها.

الرغبة الوطنية في منع جميع التهديدات التي يمكن أن تمس بوجود الدولة وحياه الناس واستقرار النظام. (الجاسور، 2011، ص127.)

و من هنا برزت على المستوى الوطني الرغبة في تحصين البلاد من جميع الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، في ظل التخوف من تداعيات الربيع العربي وإمكانية بروز أوضاع جديدة يصعب التكيف معها (المصري، 2011، ص.92.). حيث عملت على المستوى الاقتصادي على تقديم العون والمساعدة المادية لتحقيق التنمية والاستقرار في بعض الدول الجوار، كما حدث في ماي2013 حينما قامت بمسح ديون 14 دولة افريقية، أما من الناحية الأمنية والعسكرية فقد تمحور الاهتمام الداخلي بجوانب مختلفة كتأمين الحدود البرية الجنوبية الشاسعة ومكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة بعد استفحال الأعمال الإرهابية والتدخلات الخارجية في منطقة الساحل، ورفع حجم نفقات السلاح بالمقارنة مع العديد من الدول الإفريقية والعربية، وتنوع مجال اهتمامها بمسائل احترام القانون وحقوق الإنسان والتشاور وتبادل المعلومات و محاربة التطرف وتجفيف منابع الإرهاب وتقصي مصادر تمويله، كما يتجلى مثلا في بنود خارطة الطريق لإحلال السلام بشمال مالي عام 2014 (https://bit.ly/36db2YI)، علما أن التطور في وسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد اعتبر عاملا حاسما في نشر الإرهاب وتوسيع جوانب أثاره الشاملة على الاقتصاد والدخل القومي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية. فحسب البيانات التي جمعت في فترة 1970 -2011 بخصوص متوسط عدد الحوادث الإرهابية والاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة الأجنبية السنوية، يلاحظ أن الوضع في الجزائر قد تأثر خلال هذه الفترة كما يلي:

حوادث الإرهاب المحلية.	حوادث الإرهاب العابرة للحدود.	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي).	المعونة(% من المحلي)
27.17	2.93	0.76	0.60

المصدر: سوبهايو باندیو باديای، وتود ساندلر، وجافيد يوناس، «تكلفة الإرهاب»، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2015، ص27.

ج. طبيعة الأزمة الاقتصادية والمالية

إذا كان اللجوء إلى سياسات التقشف قد جاء نتيجة الرغبة في توفير الموارد المالية وتمويل المشاريع ومواجهة الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية القطاعية في ظل ضعف موارد الجباية وارتفاع حجم الواردات وعدم القدرة على تنويع الصادرات خارج المحروقات(Benyahia, 2009, P. 4.)، عكس التوقعات التي كانت تراهن على استقرار مستوى احتياطي الصرف عند 110 مليار دولار في عام 2019 رغم تأكله السريع منذ 2014، (https://bit.ly/2TFRmdC)، فان هذا الوضع قد زاد في درجة القلق من تدهور إيرادات الجباية البترولية في فترة 2020 -2022، بسبب تاثيره على حجم الميزانية والتحويلات الاجتماعية المخصصة لصالح الأسر والفئات الضعيفة. حيث قدر حجم تراجع صادرات المحروقات خلال 2019 ب12.52 %، رغم أنها تمثل حوالي93 % من مجمل الصادرات، كما عرف الميزان التجاري عجزا ب5.22 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2019.

أما الاحتياطي الصرف فيتوقع انخفاضه من حوالي 62 مليار دولار في نهاية 2019 الى حوالي 47.8 مليار دولار عام 2020.(https://bit.ly/2ukvjyd)

الأمر الذي يؤثر على الدلالات السياسية لمفهوم التقشف فيما يخص ضبط مستوى الإنفاق على السلع الاستهلاكية ووقف الإسراف والتبذير ومواجهة أثار الأزمة الاقتصادية وتشجيع الادخار ودعم الإنتاج الوطني وفقا لبرنامج حكومي معين(عطية الله، 1968، ص. 322.)، رغم أن الواقع العملي قد أسفر عن بروز الاهتمام بمجموعة من الموضوعات والقضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية، لعل من أهمها ما يلي:

– **التسقيف والانتقائية :** بغرض تسقيف الواردات والتركيز على المواد الضرورية كالغذاء والمواد الأولية، ورفع الصادرات خارج المحروقات وإلغاء الكماليات وعدم التبذير لأجل الحفاظ على 100 مليار دولار من احتياطي العملة الصعبة بحلول عام 2019.

– **دعم زيادة قدرات الإنتاج والاستثمار** : من خلال الدعوة إلى تشجيع المنتوج المحلي وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتسهيل القروض البنكية ومحاربة الفساد المالي والإداري...

خلق بدائل جديدة لتعزيز الموارد المالية: من خلال الدعوة الى فرض ضرائب على شركات النفط والغاز العاملة في الجنوب لتنمية البلديات الفقيرة وتعويض المناطق الجنوبية عن تبعات التقشف وجدولة المديونية الجبائية وتفعيل النظام المعلوماتي والدفع الالكتروني ومحاربة النشاط الاقتصادي الموازي الذي يسيطر على السوق بحوالي 70%، بالاضافة الى اللجوء إلى القرض السندي الوطني (ENCE) لكسب ثقة المواطنين وإنعاش الاقتصاد. (https://bit.ly/2THBVlg)

– **تجميد وتأجيل المشاريع التنموية:** بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع حجم الواردات والتحسيس بأهمية المرحلة من خلال الخرجات والزيارات الميدانية، والتركيز على أولويات تحسين الخدمة العامة لتعزيز الاستقرار و ضمان الاستجابة لرغبات المواطنين.

– **تبني الخطاب التفاؤلي:** لإعطاء الأمل في حل الأزمة الاقتصادية ومواجهة أثار التقشف من خلال تشجيع الاستثمار ورفع مستوى النمو وتحسين مدا خيل المحروقات واستقرار مستوى الاحتياطات المالية من العملة الصعبة.

د. ظاهرة الاحتجاجات.

إذا كان منهج الصراع في التحليل السياسي يركز على دراسة السلوك في إطار التنافس على توزيع القيم (روبرتس وادواردز، 1999، ص.91.)، فان البعد المدني – الكوني للمفهوم المعاصر للأخلاق Global Civic Culture، قد جعل الاهتمامات الحقوقية تتمحور حول معايير المحاسبة العامة والمشاركة السياسية والوعي البيئي والمدني ذات العلاقة بمتطلبات العدالة والسلام داخل الجيل الواحد وبين الأجيال(يسين، 2002، ص, 306-309.)، مادام أن التجسيد التربوي لمفاهيم السلم والأمن لا يمكن إدراجها اليوم فقط ضمن إطار عملياتي تراكمي معقد ومستمر، بل ضمن نهج نقدي بناء كذلك يستوجب المراجعات النقدية المختلفة للمبادئ والسلوكيات والدهنيات المعادية لحقوق الإنسان وأساليب التفكير المختلفة. (بالراشد، 2011، ص. 296-298.)

على اعتبار أن السلوك الاحتجاجي يعبر عن مطالب كما يتوقف عن وجود حقوق تستدعي يقضه المواطن الملتزم ومشاركته الفعالة، وفقا لمبدأ الالتزام المواطناتي الذي لا يمكن قياسه إلا من خلال مستوى مصداقية نوايا الوفاء والانتماء التي يتحلى بها المواطنون أنفسهم بالمقارنة مع الوعد الحكوماتي الذي قد يتغير لأسباب مختلفة، لاسيما في ظل الحكومات الديمقراطية التي تجعل حراسة الحقوق Rights Keeper، رهينة اتجاهات الناس ومستوى تعليمهم ودرجة استفادتهم من نظام التوزيع الاقتصادي في المجتمع.(جورج وولدنغ، 2011، ص. 75.)

ولهذا، إذا كانت الاحتجاجات التي عرفتها العديد من القطاعات الحساسة، قد ارتبطت بمطالب مختلفة كرفع الأجر وحماية القدرة الشرائية للعمال والموظفين ومراجعة قانون التقاعد وسياسات الدعم الاجتماعي، فان التعاطي معها قد افرز اهتماما عاما بمجموعة من القضايا التي لها علاقة بحقوق المواطنة ومتطلباتها الأساسية، رغم النجاح في خفض معدل الفقر إلى 20 % وتسديد المديونية الخارجية، وتنامي درجة الاهتمام بالتعليم والمساواة بين الجنسين والسكن والصحة... إلا أن البلاد لا تزال تواجه انتقادات فيما يتعلق بنوعية التعليم والتكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية وضعف برامج الإعانة الاجتماعية، لاسيما مع استمرار انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية وتآكل حجم احتياطات النقد الدولي وارتفاع مستوى التضخم (4.3 %) والبطالة في صفوف الشباب(29 %) والنساء(19,4 %) وخريجي الجامعات (18,5 %). (https://bit.ly/2sGyAaN)

كما إن عدم اقتصار مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد على مشكلة نقص الدخل وحدها (الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، 2019)` قد فرض ضرورة مضاعفة جهود التنمية وتحمل أعبائها لأجل خفض معدل البطالة وتقليص عدد العاطلين، الذي تراجع من 2.4 مليون عام 2002 إلى 1.5 مليون عام 2004.(أحمد ومسعد 2007، ص. 217.) كما يرشح انخفاض عددهم بعد إعلان إدماج أكثر من 370 ألف موظف في عقود ما قبل التشغيل في الإدارات العمومية بشكل تصاعدي في نوفمبر 2019، كما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي: (https://bit.ly/2TFS7U0)

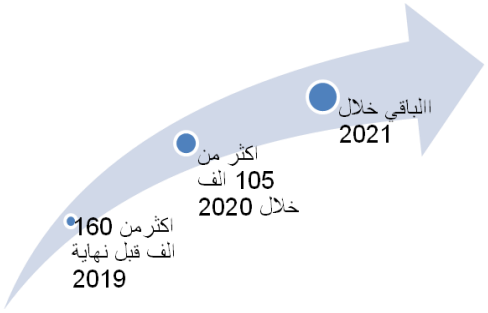

المصدر:الشكل من إعداد شخصي.

أما على مستوى الأجر، فيلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع معدله الوطني الأدنى إلى 18000 دينار عام 2018، إلا أن متوسط الراتب الشهري الجزائري لا يزال ضعيفا، حيث يمثل المرتبة 13 (293 دولار) قبل تونس (285 دولار) ومصر (165 دولار) وبعد المغرب (403 دولار) والأردن (646 دولار) وفلسطين (698 دولار) ولبنان

(1009 دولار) وليبيا(1713 دولار) والمملكة العربية السعودية(1725 دولار) والبحرين(1748 دولار) وقطر(1906 دولار) والإمارات العربية المتحدة(3235 دولار). (https://bit.ly/2TDzmjQ)

الأمر الذي يتطلب رفعه من جديد، خاصة في ظل رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مليون سنتيم. علما أن السياسة الحكومية في مجالات الرعاية والتضامن والحقوق تركز على مجموعة من المسائل والاهتمامات منها: (https://bit.ly/2uglqR8)

- دعم الفئات الهشة(المعاقين) وتسهيل ظروف إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية للطفولة المسعفة والأشخاص المسنين دون دخل ومأوى وإدماج المراة والشباب حامل الشهاداتPID،

-حماية الحقوق الأساسية من خلال تحسين الخدمة العمومية ومحاربة البيروقراطية ودعم برامج الاستثمار وتكوين الموارد البشرية ومنح القروض ومرافقة حاملي المشاريع....

خاتمة:

من التحليل السابق نخلص إلى أن الاتجاهات المعرفية والعملية للمواطنة قد تأثرت بمجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي عرفتها المجتمعات في ظل الرغبة في إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل والأزمات المطروحة لأجل بلوغ أهداف التنمية والاستقرار، على اعتبار أن الغاية الأساسية من مطلب تجديد العقد الاجتماعي اليوم هو توفير الحماية للحقوق والحريات وتوسيع مجال الالتزامات الفردية والجماعية للمواطنين، بما يضمن حق التمتع بالفرص والتفاوض الحر والمستمر على مختلف الاختيارات، ويحافظ على أمال الشعوب وتطلعاتها المرتبطة بمطالب التحول الديمقراطي والسلام الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية، بالرغم من أهمية إدراك طبيعة الاختلافات الموجودة ودرجة تأثيراتها بين المجتمعات في هذا الإطار على مستوى سياسات التنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

وذلك ليس فقط في إرساء مبادئ العدل والتعاون والتضامن على مستوى الدولة والمجتمع وضمان الاستخدام الأمثل للموارد والسياسات الاستثمارية والاهتمام بالرأسمال البشري، وإنما أيضا لدورها في بناء المفاهيم المعرفية والممارسات العملية لوضع الاستراتيجيات الشاملة والمتوازنة، بغية مواجهة تحديات الفساد وحماية الحقوق والحريات وتجسيد أدوات الإصلاح العلمية والتكنولوجية والقيمية وتفعيلها. وهو ماساعد على الاجابة على الاشكالية المطروحة بخصوص اهمية هذه التحولات وطبيعة دورها. خاصة على المستوى الوطني الذي لا يزال يعاني من مجموعة من النقائص والعراقيل،رغم محدودية الجهود المبذولة في مجال تحسين مستوى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية و تنامي درجة المطالب من اجل تعزيز الاستقرار وحماية الحقوق الاساسية وادماج الفئات الاجتماعية الضعيفة والاستجابة لانشغالات الطبقة الشغيلة والشباب والمراة ...وغيرها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

1. احمد، احمد يوسف، مسعد، نيفين (تحرير)، (2007). حال الأمة العربية 2006-2007، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
2. الأنصاري، محمد جابر، (2000). "الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي"، في: علي خليفة الكواري (وآخرون)، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
3. البيج، حسين علوان، (2000). "الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة" في: علي خليفة الكواري (وآخرون)، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
4. الجاسور، ناظم عبد الواحد، (2011). موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية.
5. الخالدي، ابراهيم بدر شهاب، (2011). معجم الإدارة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
6. الخضرا، بشير محمد، (2005). النمط التبوي-الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
7. الزبير، عروس، (2005). "مفهوم المواطنة بين المحلية وعالمية الدين في خطاب الحركة الإسلامية بالجزائر"، في: عبد الباسط عبد المعطي (تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، ليبيا: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
8. باريك، بيكو، (2007). "تحديد الهوية القومية في مجتمع متعدد الثقافات"، في: ادورد مورتيمر وروبرت فاين، الشعب والأمة والدولة، ترجمة: كرم حمدان ونزهت الطيب، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
9. بالراشد، محمد، (2011). التربية على حقوق الانسان: المباديء والكفايات، مجلة التفاهم، السنة9 شتاء.
10. بلقزيز، عبد الاله، (2000). "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: علي خليفة الكواري (وآخرون)، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
11. بيلي، فرانك، (2004). معجم بلاكويل للعلوم السياسية الترجمة والنشر باللغة العربية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
12. بيليس، جون، سميث، ستيف، (2004). عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث.
13. جرار، أماني غازي، (2012). حقوق الإنسان وتربية السلام، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
14. جورج، قيك، ولدنغ، بول، (2011). العولمة والرعاية الانسانية تقديم وترجمة: طلعت مصطفى السروجي، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
15. جيدنز، انتوني، (2010). الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: احمد زايد ومحمد محي الدين، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
16. خليل، منى عطية خزام، (2012). التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
17. دورتي، جيمس، روبرت بالستغراف، (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
18. روبرتس، جيوفر، ادواردز، اليستير، (1999). القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات.
19. روي، اوليفر، (2007). "المجتمع الثقافي المحير"، في: ادورد مورتيمر وروبرت فاين، الشعب والأمة والدولة، ترجمة: كرم حمدان ونزهت الطيب، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

20. زمام، نورالدين، (2003). القوى السياسية والتنمية- دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث، الجزائر: دار الكتاب العربي.
21. سعيدوني، ناصر الدين، (2000). الجزائر منطلقات وأفاق : مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، بيروت: دار الغرب الاسلامي.
22. سميث، انطوني، (2007). "الامة: حقيقة أم خيال"، في : ادورد مورتيمر وروبرت فاين، الشعب والأمة والدولة، ترجمة: كرم حمدان ونزهت الطيب، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
23. شفيق، نعمت، (2018). عقد اجتماعي جديد، مجلة التمويل والتنمية.
24. عارف، نصر محمد، (2002) التنمية من منظور متجدد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالأهرام.
25. عباس، محمد، (سبتمبر 2004). "بعد استقواء النظام الرئاسي: المعلم بوتفليقة ومواجهة المشكلة الاقتصادية الاجتماعية"، مجلة الحدث العربي والدولي، عدد 39.
26. عبد الله، ثناء فؤاد، (2004). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
27. عطية الله، احمد، (1968). القاموس السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية.
28. فاين، روبرت، (2007). "قومية معتدلة؟ حدود النموذج المدني"، في: ادورد مورتيمر وروبرت فاين، الشعب والأمة والدولة، ترجمة: كرم حمدان ونزهت الطيب، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
29. فير ايكه، اندرياس، هوفر، بيرند ماير، كوهوت، فرانتس، (2012). أطلس العلوم السياسية، ترجمة : سامي ابويحي، بيروت: المكتبة الشرقية.
30. كامل، ثامر، (2001). الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بغداد: بيت الحكمة.
31. ليمام، محمد حليم، (2011). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
32. محفوظ، محمد، (2002). الإسلام ورهانات الديمقراطية من اجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، المغرب/بيروت: المركز الثقافي العربي.
33. مهري، عبد الحميد، (1997). الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق، المستقبل العربي، عدد226.
34. نورالدين، محمد، (2011). "حوار مع شفيق المصري: العرب والصراعات والقانون الدولي" مجلة شؤون الأوسط.
35. والي، خميس حزام، (2008). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
36. يسين، السيد، (2002). الحوار الحضاري في عصر العولمة، مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
37. الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، في: https://bit.ly/2ugFSCy
38. إيكو ألجيريا تعرض تطور احتياطي الصرف وأسباب تراجعه إلى غاية 2019، 9 سبتمبر 2016، في: https://bit.ly/2TFRmdC
39. ب.، عبد الرزاق، الحكومة تعلن انطلاق إدماج 370 ألف من عقود ما قبل التشغيل على 3 مراحل، جريدة الشروق، عدد 20 نوفمبر 2011، في: https://bit.ly/2TFS7U0
40. بلعمري، سميرة، "خطأ في ميزانية 2019 يجر الحكومة إلى حسابات مغلوطة !"، جريدة الشروق، عدد 30 سبتمبر 2019، في: https://bit.ly/2ukvjyd
41. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 (خلق الفرص للأجيال الجديدة)، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في: https://bit.ly/2G7OCh4
42. الجزائر: الآفاق الاقتصادية- أبريل 2018، الموقع الرسمي للبنك الدولي، 16 أفريل 2018، في: https://bit.ly/2sGyAaN

43. السياسة الحكومية في مجال التضامن والعدالة والحقوق والصحة والعمل والتشغيل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزارة الأولى، 2019، في: https://bit.ly/2uglqR8

44. الصحة والأمن الإنساني، منظمة الصحة العالمية، اللجنة الاقليمية لشرق المتوسط، الصحة والأمن الانساني، الدورة 49، أوت 2002. في: https://bit.ly/3asaPnV

45. ل.، محمد، "الإماراتي يقبض ما يساوي أجور الموظفين في 8 دول: أجر الموظف الجزائري الأضعف عربيا"، جريدة الشروق، عدد 8 نوفمبر 2017، في: https://bit.ly/2TDzmjQ

46. المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، في: https://bit.ly/2tD3mBM

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Marina, M., «Le Premier ministre Adelmalek Sellal : La Politique de l'Etat ne sera pas Orientée vers L'Austérité », El-Djazair.com, n125, dec. 2019, in: https://bit.ly/2THBVlg

2. Arbulu, J. F. T. (1987). Human needs and development. *Revista internacional de los estudios vascos= Eusko ikaskuntzen nazioarteko aldizkaria= Revue internationale des ètudes basques= International journal on Basque studies, RIEV*, *32*(2), 363-394.

3. Benyahia, F., (2009). L'économie Algérienne Enjeux et conditions à son adhésion à L'OMC, Alger: Dar Elhouda.

4. Cassin, R. (Fondateur), « La citoyenneté Être (un) citoyen aujourd'hui » (2018), Les rapports du Conseil d'État (ancienne collection Études et Documents du Conseil d'État), Paris, in : https://bit.ly/2NH30Bd.

5. Medhar, S., (2009). La violence sociale en algérie, Alger: Thala éditions.

6. Peloille, B. (1983). LE VOCABULAIRE DES NOTIONS «NATION»,«ÉTAT»,«PATRIE»: Quelques résultats d'enquête. *Revue française de science politique*, 65-108.

7. Poquet, G. (2001). *Démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville: de la promiscuité des cages d'escalier à la reconnaissance du citoyen-usage: axes méthodologiques de mise en oeuvre*. CRÉDOC.

8. Rabot, J. M. (2011). De la société du risque aux conduites à risque. *Sociétés*, (4), 107-118.. in: https://bit.ly/2G3GAWB.

9. Streeten, P. P. (1979). *Basic needs: premises and promises* (P. 143). World Bank.

10. Van Stekelenburg, J., & Klandermans, B. (2013). The social psychology of protest. *Current Sociology*, *61*(5-6), 886-905.

11. Accord pour la Paix et la réconciliation au mali du processus d'Alger, 2015, in: https://bit.ly/36db2YI.